تقرير البورصة اليومي

ضغوطات بيعية تهوي بمؤشرات السوق.. والقيمة تتراجع إلى 31 مليون دينار

أنهى سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات الأسبوع على تراجع جميع مؤشراته جراء استمرار عمليات البيع التي استهدفت الأسهم القيادية بشكل قوي، وهو ما أدى الى انخفاض كبير على مستوى المؤشرين الوزني وكويت 15، كما شملت عمليات البيع كثيرا من الأسهم الرخيصة في أغلب القطاعات.

وبدا جليا منذ بداية جلسة ختام الأسبوع ان التوجه البيعي هو المسيطر على مجريات حركة التداول ليواصل السوق تراجعاته بعد جلستين فقط من التحسن خلال منتصف الأسبوع، حيث لاتزال حركة التصحيح الفنية تفرض سيطرتها على السوق خاصة على مستوى المؤشر السعري الذي خسر 41,2 نقطة خلال جلسة أمس ليستمر دون مستوى 8000 نقطة الذي خسره في جلسة الأربعاء الماضي، وظهر من خلال الاحجام الكبير لضخ السيولة في السوق ان هناك مخاوف كبيرة من حكم المحكمة الدستورية يوم الأحد المقبل بشأن حل او بقاء مجلس الأمة، وهو الأمر الذي يلقي بظلاله السلبية على شريحة كبيرة من المتعاملين بالسوق سواء أفراد أو محافظ استثمارية.

ويعكس ضعف السيولة بانخفاضها بنسبة 48,5٪ حالة الترقب التي تسيطر على تفكير غالبية المتعاملين بالسوق لحين تخطي مرحلة وضوح الرؤية على مستوى مجلس الأمة ومن ثم أوضاع الساحة السياسية بشكل عام. وشهدت لحظات الاقفال تقليصا واضحا لخسائر المؤشرات خاصة على مستوى الوزني وكويت 15، ولكن اللافت للانتباه انه في لحظات الاقفال وعقب المزاد زادت خسائر المؤشرين مرة أخرى وهو ما يعكس ان هناك حالات تخارج لأسهم ثقيلة في هذه اللحظات ويدل على وجود رغبة في الابتعاد عن مثل هذه الأسهم في التوقيت الحالي، وكانت أسهم البنوك الأكثر انخفاضا أمس، حيث تراجعت أسهم الخليج والأهلي والدولي وبرقان وبوبيان، فيما سجل سهم بيتك تراجعا بمقدار 20 فلسا ليبتعد عن مستوى 700 فلس خطوة جديدة، حيث أقفل السهم عند مستوى 670 فلسا، كما تراجعت اسهم قيادية أخرى منها زين واجيليتي.

وركزت عمليات البيع على الاسهم الرخيصة بشكل واضح على اكثر الاسهم التي حققت ارتفاعات سعرية في الفترة الاخيرة ومنها المستثمرون وتمويل الخليج والميادين قبل ان يقلص الأخير خسائره عند الاقفال.

مؤشرات السوق

انخفض المؤشر السعري للبورصة بمقدار 41,3 نقطة ليصل الى مستوى 7931,1 نقطة، كما تراجع المؤشر الوزني بمقدار 5 نقاط ليستقر عند مستوى 458,09 نقطة، وتراجع كويت 15 بمقدار 15,3 نقطة ليستقر عند مستوى 1065,4 نقطة.

وبلغ اجمالي الاسهم المتداولة 351,4 مليون سهم نفذت من خلال 7551 صفقة بقيمة نقدية بلغت 31,9 مليون دينار.

وتراجع اداء متغيرات السوق بشكل لافت، حيث تراجعت كميات التداول بنسبة 54,5٪، وتراجعت الصفقات بنسبة 36,7٪، كما تراجعت القيمة النقدية بنسبة 48,5٪.

واستحوذت اسهم 5 شركات على أغلب القيمة النقدية بواقع 9,5 ملايين دينار تشكل 29,9٪ من الاجمالي، كما استحوذت اسهم 5 شركات على 51,1٪ من اجمالي كميات التداول، تصدرها سهم المستثمرون من خلال تداول 61,4 مليون سهم تشكل 17,4٪ من اجمالي كميات التداول.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

41.3
نقطة تراجع المؤشر السعري بنسبة 0,52٪، وتراجع المؤشر الوزني بنسبة 1,09٪، كما تراجع كويت 15 بنسبة 1,4٪.

351.4
مليون سهم تم تداولها بقيمة نقدية بلغت 31,9 مليون دينار.

9.5
ملايين دينار قيمة تداول اسهم 5 شركات تشكل 29,9٪ من الاجمالي.

10
قطاعات تراجعت مؤشراتها أمس بنسب متفاوتة تصدرها قطاع الاتصالات بتراجع 9,8 نقاط، فيما لم يسجل ارتفاع سوى قطاع واحد وهو التأمين بواقع 1,5 نقطة.

7 أسهم بالحد الأعلى

رغم انخفاض مؤشرات 10 قطاعات أمس، وتراجع 66 سهما موزعة على أغلب هذه القطاعات، الا ان هناك عمليات شراء قوية ركزت على بعض الأسهم لتسجل ارتفاعات بالحد الأعلى، حيث سجلت 7 أسهم ارتفاعات بمقدار 5 وحدات سعرية، وهي أولى تكافل، والمصالح العقارية، ورمال، والبحرية، والمعامل، ومشرف، بالاضافة الى فيوتشر كبد.

المستثمرون.. يواصل التراجع

مازال سهم المستثمرون يشهد عمليات بيع قوية ويأتي في صدارة الاسهم التي يتم عليها تداول بكميات كبيرة، لكن يغلب على اداء السهم التخارج بشكل واضح ليصل الى مستوى 35,5 فلسا بعد ان تراجع في جلسة امس بالحد الادنى.

وتأتي عمليات التخارج من السهم في اطار مضاربي بعد الارتفاعات التي شهدها مؤخرا، حيث من المتوقع ان يشهد عمليات تجميع جديدة خلال الجلسات المقبلة.

أسواق الخليج

جنحت أسواق المال الخليجية الى الانخفاض في جلسة أمس، حيث سجل مؤشر سوق الكويت المالي تراجعا بنسبة 0,52٪، وتراجع سوق قطر بنسبة 0,40٪، كما تراجع سوق البحرين بنسبة 0,38٪، وسجل ايضا سوق مسقط انخفاضا بنسبة 0,94٪. وفي المقابل ارتفع سوق السعودية بنسبة 0,54٪، وسجلت اسواق الامارات ارتفاعات طفيفة بواقع 0,16٪ لسوق دبي المالي، و0,10٪ لسوق أبوظبي.

على هامش ورشة عمل لاتحاد المصارف حول القانون الجديد

السابج: «التجارة» حريصة على الاستماع للجهات المعنية حول اللائحة التنفيذية لقانون الشركات

أكد الوكيل المساعد لشؤون الشركات والتراخيص التجارية في وزارة التجارة والصناعة داود السابج حرص الوزارة على الاستماع للملاحظات كافة حيال مسودة اللائحة التنفيذية لقانون الشركات الجديد من مجمل الجهات المعنية بما فيها القطاع الخاص.

وقال السابج لـ«كونا» على هامش ورشة عمل نظمها اتحاد مصارف الكويت امس الاول حول «قانون الشركات الجديد ومسودة اللائحة التنفيذية» ان الوزارة خاطبت العديد من الجهات الحكومية وجمعيات النفع العام والقطاع الخاص بغية ابداء ملاحظاتها حول المسودة المذكورة.

وأضاف السابج ان الوزارة على أتم الاستعداد للاستماع الى آراء كل تلك الجهات والاخذ بالملاحظات الجادة والقيمة بغية ضمان حسن تطبيق القانون على أرض الواقع، مشيرا الى أن الوزارة ملزمة بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الشركات في مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر تقريبا. وأوضح ان الوزارة عممت مسودة اللائحة التنفيذية على كل الجهات المعنية وتم نشرها على موقع الوزارة الالكتروني للاستماع لكل الآراء والملاحظات ان وجدت انطلاقا من حرص الوزارة على أن تكون نتائج القانون الجديد ايجابية. وعن مدى قدرة الوزارة على اصدار اللائحة في الوقت المناسب لاسيما بوجود العديد من الملاحظات التي وضعها اتحاد مصارف الكويت رأى أن الوقت كاف «في حال تجاوب الجهات المعنية الاخرى مع الوزارة وارسال ملاحظاتها اليها في الوقت المناسب ليتسنى جمع هذه الملاحظات من كل هذه الجهات ودراستها بتأن وأخذ المفيد منها» محددا المهلة لاستقبال هذه الملاحظات بحوالي 20 يوما.

وبالنسبة الى الجهود الاخيرة لوزارة التجارة بشأن العديد من القوانين ووضع اللوائح التنفيذية أفاد بأن الوزارة «أنجزت عملا كبيرا في الفترة الأخيرة كقانون الشركات ومسودة اللائحة التنفيذية لقانون الشركات وقانون الوكالات والتراخيص وأصدرت قبل أسبوع مسودة اللائحة التنفيذية لقانون التراخيص كما أقرت قانون هيئة الاستثمار الأجنبي».

وذكر انه تمت دراسة مشروع قانون الوكالات التجارية في اللجنة الاقتصادية البرلمانية «وهو في طريقه الى الاقرار ويمثل مجمل هذه القوانين حزمة أنجزت خلال فترة قصيرة وسيلاحظ الجميع آثارها خلال فترة قصيرة على الواقع الاقتصادي المحلي».

وعن الجهات التي خاطبت وزارة التجارة لابداء الملاحظات حول قانون الشركات، بين أن عددها قارب الـ 20 جهة بما فيها بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل اضافة الى العديد من جهات النفع العام.

ووصف السابج الملاحظات التي قدمها اتحاد المصارف بأنها قيمة كون معظمها جاء في الاطار القانوني وسيتم تقديمها الى المختصين القانونيين بالوزارة «ومن الممكن أن يكون بعضها جديرا بالاخذ به، بينما يحتمل البعض الاخر وجهات النظر لتعرض لاحقا على هيئة الفتوى والتشريع وهي أعلى جهة تشريعية في الكويت لكي تقر ما سيصدر في اللائحة التنفيذية».

من جانبه أشار الامين العام لاتحاد المصارف الكويتية د.حمد الحساوي في كلمته أمام الورشة ان الاتحاد سيجمع ملاحظات البنوك المقدمة في شأن اللائحة التنفيذية لقانون الشركات وسيتم ارسالها الى وزارة التجارة والصناعة.

من جهته قال المستشار القانوني في اتحاد مصارف الكويت وبنك بوبيان د.فايز الكندري ان هناك الكثير من الملاحظات حول قانون الشركات تمحور معظمها حول عدم استخدام التكنولوجيا كبند رئيسي في مسودة اللائحة التنفيذية للقانون.

وأشار الكندري من بين الملاحظات أيضا الى «السرعة في إعداد القانون ذاته وعدم التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية علاوة استمرار الدورة المستندية الطويلة في القانون الجديد والتداخل بين الجهات الرقابية وغيرها».

«بيتك» يتيح لعملائه فرصة تحديث البيانات بـ«سوق شرق» خلال عطلة نهاية الأسبوع

أعلن بيت التمويل الكويتي «بيتك» عن تواجده في جناح خاص خلال عطلة نهاية الأسبوع بمجمع سوق شرق - الجهة المقابلة لسوق مركز سلطان- وذلك للتواصل مع رواد المجمع وتمكينهم من تحديث بياناتهم على هامش الحملة الواسعة التي أطلقها في مايو الماضي استجابة لمتطلبات الجهات الرقابية وحرصا على تفعيل آليات ووسائل التواصل مع العملاء.

ويهدف «بيتك» من خلال هذه الحملة إلى دعوة العملاء لتحديث بياناتهم من خلال استضافتهم في الفروع المصرفية الـ 57 والمنتشرة في أنحاء الكويت وذلك لضمان استمرار تقديم الخدمات المصرفية لهم بما فيها السحب والإيداع حيث سيتم إيقافها في وقت لاحق عن جميع العملاء الذين لم يقوموا بالتحديث.

ويستطيع العميل من خلال زيارته لأي من فروع «بيتك» القيام بتحديث بياناته في وقت قصير، حيث تفتح الفروع في المناطق السكنية أبوابها للجمهور من الثامنة والنصف صباحا وحتى الثالثة بعد الظهر، وفرع مجمع الوزارات من الثامنة والنصف صباحا حتى الثانية ظهرا، كما بإمكانهم تحديث البيانات خلال الفترة المسائية من الخامسة وحتى السابعة مساء في فروع المناطق التجارية والتي تستقبل عملاءها في الفترة الصباحية من التاسعة وحتى الواحدة ظهرا ما عدا فرعي الأڤنيوز وشارع ابن خلدون من العاشرة صباحا وحتى الثانية ظهرا.

وبإمكان العملاء المتواجدين خارج الكويت تحديث بياناتهم من خلال طباعة النموذج الموجود على الموقع الالكتروني www.kfh.com وتعبئته واعتماده وإرساله مرفقا بصورة البطاقة المدنية إلى (الكويت-الصفاة- الرمز البريدي 13110- صندوق بريد 24989- بيت التمويل الكويتي-إدارة الفروع) حيث سيتم تحديث بياناتهم فور وصول البريد، كما أن النموذج يمكن للعملاء طباعته وتعبئته بحيث يكون جاهزا ومستوفيا جميع المعلومات المطلوبة قبل الذهاب إلى الفرع، مما يساعد على انجاز عملية تحديث المعلومات بأسرع وقت ممكن وبأقل جهد للموظف والعميل.

«وربة للتأمين» تستعد لإطلاق أسبوع الموارد البشرية للعام الثاني

سعيد دشتي

في إطار جهودها المتواصلة لتوفير دورات قيادية تطويرية لمديري وموظفي شركة وربة للتأمين، تستعد إدارة الموارد البشرية والإدارية بالشركة لانطلاق انشطة أسبوع الموارد البشرية والإدارية 2013 والذي يستمر من الأحد 16 الى الخميس 20 من الشهر الجاري، وتأتي هذه الانشطة في إطار استراتيجية الشركة في التواصل المستمر مع العاملين لديها من خلال توفير بيئة تطوير ترعى وتنمي أفكارهم، وتعزيز مفهوم ريادة الأعمال من خلال محاضرات متخصصة تلبي الاحتياجات الفردية لكل مشارك، وشبكات تواصل لتبادل المعرفة، تساعدهم في تحويل أفكارهم إلى فرص واقعية.

وصمم برنامج انشطة اسبوع الموارد البشرية والإدارية 2013 لتمكين المشاركين من التعرف على مفاهيم إدارة الموارد البشرية الحديثة، وتطبيقها في مجموعة واسعة من الأنشطة والمواقف القيادية في مكان العمل، كما يركز برنامج الانشطة على التطبيق العملي لتحسين التقنيات والأساليب الإدارية، وتنمية المهارات في فهم وإدراك معطيات الموارد البشرية لتطوير الأعمال وعلاقتها بالأرباح والمشتريات، وذلك انطلاقا من المفاهيم والمبادئ الإدارية الحديثة.

وقال مدير إدارة الموارد البشرية والإدارية بشركة وربة للتأمين سعيد دشتي إنه سينعقد هذا العام سعيا نحو تنمية بشرية مستدامة، وسيركز على التطبيقات الحديثة لدى قطاعات وإدارات الشركة المختلفة، حيث يتناول عرضا لأفضل ممارسات الموارد البشرية من حيث آليات التوظيف والتأهيل الوظيفي والحفاظ وتطوير المواهب في مختلف مجالات الأعمال للحفاظ على مستوى الأداء الذي جعل من الشركة الأسرع نموا في سوق التأمين في الكويت، وأوضح أن هذا الاسبوع يعد أكبر تجمع لمديري وموظفي الشركة مع محترفي الموارد البشرية بالشركة في إطار سعي من الإدارة لزيادة حجم شبكة التواصل وأن يكون فرصة لتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الناجحة لمختلف الإدارات. وأشاد دشتي أن أسبوع الموارد البشرية والإدارية يحظى برعاية رئيس مجلس الإدارة أنور بوخمسين، مبينا أن هذا الحدث قد تعزز في نسخه الماضية عبر بناء شراكة الاستراتيجية بين إدارة الموارد البشرية والإدارية وباقي إدارات الشركة، والتركيز على العنصر البشري وخاصة الكفاءات الوطنية كأداة أساسية لمواجهة تطورات وتحديات عصر الأعمال الحديث، وتطوير بيئة العمل لمواكبة التغيرات الجديدة ورفع التنافسية وزيادة الإنتاجية.

«الغرفة» تستقبل سفير طاجيكستان

حمد العمر مستقبلا السفير د.زبيد الله زبيدوف

استقبل نائب مدير عام غرفة تجارة وصناعة الكويت حمد العمر أمس سفير جمهورية طاجيكستان لدى الكويت د.زبيد الله زبيدوف.

وقد جاء هذا اللقاء في اطار الترتيبات للزيارة المرتقبة لرئيس جمهورية طاجيكستان إمام علي رحمان الى الكويت خلال الفترة من 23 الى 26 الجاري، حيث تم التباحث حول اقامة منتدى حول طبيعة المناخ الاستثماري الطاجيكي بحضور الرئيس مع عدد من الوزراء والقيادات السياسية والاقتصادية الطاجيكية وذلك في يوم الاثنين الموافق 24 الجاري، حيث سيقوم بتوجيه خطاب الى قطاع الأعمال الكويتي سعيا لتوثيق أطر التعاون الاقتصادي بين البلدين الصديقين.

.. وتقرير للبنك: ارتفاع الإنفاق على الرعاية الصحية في الإمارات إلى 16,8 مليار دولار في 2015

قال تقرير صادر عن بيتك للابحاث حول الرعاية الصحية في الإمارات ان قطاع الرعاية الصحية في الإمارات العربية المتحدة نما بصورة سريعة على مدار السنوات الماضية، واستقطب السوق الإماراتي شركات رائدة عالميا في مجال الرعاية الصحية.

ويتمثل طموح الرعاية الصحية والاستراتيجية طويلة الأجل في الإمارات في أن تصبح البلاد بمنزلة الوجهة المفضلة لعلاج المرضى من داخل الإمارات بالإضافة إلى أن تصبح مركزا للسياحة العلاجية على المستوى العالمي والتي يبحث فيها السائح عن الجودة العالية بجانب فاعلية الإجراءات والطرق العلاجية وانخفاض التكاليف. وفي ظل تزايد الطلب على الرعاية الصحية والتكاليف ذات الصلة من قبل شعب يزيد تعداده بالإضافة إلى زيادة معدل الأعمار فيه مما يجعله يتأثر تدريجيا بالأمراض المزمنة، يتزايد تركيز جهود الحكومة الإماراتية على جذب مقدمي الرعاية الصحية الخاصة المرموقين نحو البلاد.

وحتى تتمكن من القيام بذلك، تقوم الحكومة بتطوير وتحسين البيئة التنظيمية في البلاد والقدرة التخطيطية بالإضافة إلى تمكين وتشجيع إقامة شراكات القطاعين العام والخاص.

ومن خلال تشجيع مشاركة كبرى الشركات في القطاع، تهدف الحكومة إلى خلق المنافسة والارتقاء بمعايير الرعاية في شتى أنحاء البلاد.

وأوضح التقرير انه ورغم ما سبق وبالإضافة إلى الدعم القوي من الحكومة الإماراتية، فان مقدمي الرعاية الصحية من القطاع الخاص لا يزالون يواجهون تحديات كبيرة في إطار العمل والنمو في الإمارات.

وذكر التقرير انه يتوقع أن تستمر الزيادة الكبيرة في عدد سكان دولة الإمارات كونها الدافع الأساسي للطلب على منتجات وخدمات الرعاية في البلاد، ويعد النمو السكاني في الإمارات من بين أعلى المعدلات في العالم، ففي الفترة ما بين 2006 و2010، نما عدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل كبير ليصل إلى 8,26 ملايين نسمة، وهو نمو بنسبة 64,5٪ خلال أربع سنوات.

من بين هذا العدد الإجمالي للسكان، يمثل المواطنون الإماراتيون نسبة 13٪، يعيش 49٪ منهم في إمارة أبوظبي.

ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، تصنف الإمارات في المركز الأول من حيث متوسط العمر المتوقع في عام 2009 (78 عاما)، والذي تجلى في أقل معدل وفيات بين الرضع (سبعة لكل 1,000 حالة ولادة)، والمركز الثالث من حيث امتلاكها لأدنى معدل وفيات بين البالغين (79 لكل 1,000 حالة ولادة) من بين دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

وذكر التقرير ان إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية للفرد في الإمارات يعد مرتفعا بالنسبة للمنطقة بمبلغ 1,198 دولارا في 2010 إلا أن هذا الإجمالي يشكل نسبة ضئيلة جدا من الناتج المحلي الإجمالي (2,7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010)، ومن المتوقع أن يرتفع الإنفاق على الرعاية الصحية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة بين 2011 و2015، ليمثل 3,4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015.

وسيكون التركيز على الرعاية الصحية مفيدا حيث سينتج عنه تحسن متوسط العمر المتوقع في البلاد من 76,3 سنة المسجل في 2010 إلى 77,3 سنة في عام 2015.

هذا وسيؤدي ارتفاع متوسط العمر المتوقع بالإضافة إلى النمو السكاني والتحول إلى أساليب حياة أكثر استقرارا في النهاية إلى زيادة الطلب على خدمات الرعاية الصحية.

ومن المتوقع أن يرتفع إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية من 8 مليارات دولار في 2010 ليصل إلى ضعف هذا الرقم في 2015 (16,8 مليار دولار)، وهو ما يمثل زيادة سنوية بمعدل 16٪، وسيزيد الإنفاق على الرعاية الصحية بصورة كبيرة بالنظر إلى القيمة الحقيقية نظرا لانخفاض معدلات التضخم في الإمارات (متوسط 2011 إلى 2015: 2,2٪) بتأثير انخفاض أسعار العقارات.

وعلى هذا النحو، ينبغي أن ينتج عن الارتفاع في الإنفاق على الرعاية الصحية زيادة نوعية وجودة الرعاية الصحية والخدمات المقدمة داخل دولة الإمارات، مما سيقلل بدوره من تكلفة إرسال المرضى للعلاج في الخارج.

وبالرغم من ذلك، فقد أدى ارتفاع تكاليف توفير أحدث طرق الرعاية الطبية إلى قيام الحكومات على مستوى الإمارات بالتحول إلى القطاع الخاص لمشاركة هذا العبء.

الجزائر الثالثة عالمياً في احتياطي غاز «الشيست»

أصدرت إدارة الطاقة الأميركية تقديراتها من الغاز الصخري في جميع أنحاء العالم وهو يقدر بـ345 مليار برميل، مصنفة الجزائر في المركز الثالث من حيث أقوى 41 دولة تتوافر على هذا المصدر الطاقوي. كما رفعت الوكالة توقعاتها من احتياطيات الغاز الصخري إلى 7299 تريليون قدم مكعبة، بزيادة 10٪ عن 2011.

وشمل التقرير 41 بلدا بما فيها الجزائر. وأشارت تقديرات عالمية في عام 2011 إلى أن العالم يتوافر على 6600 تريليون قدم مكعبة من الغاز. وفي سياق متصل، حذرت الإدارة الأميركية الحكومات المتجهة نحو استخراج الغاز الصخري من ناحية التحديات في مجال الخدمات اللوجستية في المناطق النائية، والمعارضة الشعبية التي تشكل عقبات في بعض الأحيان إلى تطوير الاحتياطيات. وحسب تقرير التقييم البيئي، فإن «تجربة استخراجه في الولايات المتحدة وبلدان أخرى تشير إلى أن ضرره الاقتصادي يمكن أن يتأثر بشكل كبير من العوامل المذكورة أعلاه على أرض الواقع فضلا عن الجيولوجيا»، ومن حيث احتياطيات «الغاز الصخري»، تصدرت الصين قائمة الدول مع 1115 تريليون قدم مكعبة.

والأرجنتين قفزت قدما إلى المركز الثاني برصيد 802 تريليون قدم مكعبة، وانتقلت الجزائر إلى المركز الثالث مع 707 تريليونات قدم مكعبة، وجاءت الولايات المتحدة في المركز الرابع برصيد 665 تريليون قدم مكعبة مع المكان. أيضا في أعلى 10 دول كبرى كانت كندا مع 573 تريليون قدم مكعبة، والمكسيك مع 545 تريليون قدم مكعبة، في سياق متصل، صنفت روسيا من كبار البلدان في احتياطيات «الصخر الزيتي»، مع 75 مليار برميل من الاحتياطيات القابلة للاستخراج من الناحية الفنية.
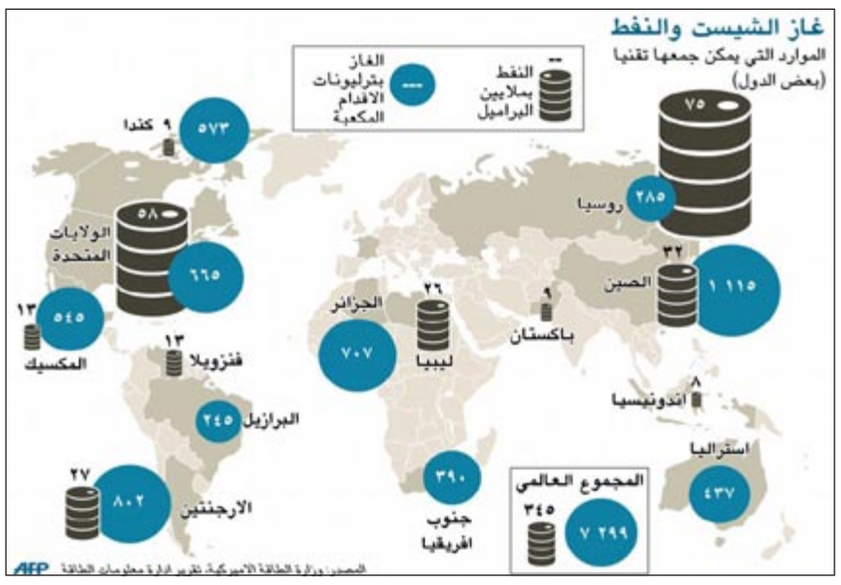
وتأتي في المرتبة الثانية الولايات المتحدة مع 58 مليار برميل، والصين مع 32 مليار برميل، والأرجنتين مع 27 مليار برميل.